تطور النظام العالمي وتحوّل الناتو: الدور الإستراتيجي لتركيا

مولود جاوش أوغلو*

* رئيس الوفد التركي لدى برلمان حلف الناتو، تركيا

ملخص: يتناول هذا التقييم تحوّل دور حلف شمال الأطلسي في نظام عالمي متعدد الأقطاب، في ظل ضغوط العلاقات عبر الأطلسي، ونقاشات الاستقلالية الإستراتيجية الأوروبية، والتهديدات الهجينة، والتطور التكنولوجي، وتقاسم الأعباء. ويُبرز الأهمية الإستراتيجية لتركيا بوصفها حليفًا محوريًّا يمتلك قدرات عسكرية وصناعات دفاعية متنامية، وموقعًا جيوسياسيًّا، وخبرة في مكافحة الإرهاب، وامتدادًا دبلوماسيًّا. ويؤكد أن تركيا تجاوزت دور المسهم بالقوات لتصبح مُمكّنًا إستراتيجيًّا للحلف. ويناقش أيضًا تحديات العلاقة بين تركيا والناتو، ويعرض قمة أنقرة بوصفها مثّلت فرصة لتعزيز الوحدة والردع، وإبراز الدور التركي في الأمن العالمي.

الكلمات المفتاحية: الناتو، تركيا، قمة أنقرة، الاستقلالية الإستراتيجية، الأمن عبر الأطلسي.

The Evolution of the Global Order and NATO's Transformation: Türkiye's Strategic Role

MEVLÜT ÇAVUŞOĞLU*

ORCID NO: 0009-0002-8988-3251 cavusoglu@tbmm.gov.tr

* Head of the Turkish Delegation to the NATO Parliamentary Assembly, Türkiye

ABSTRACT: *This commentary examines NATO's evolving role in a multipolar and multi-layered world order, with particular attention to the pressures generated by shifting transatlantic relations, European strategic autonomy debates, hybrid threats, technological innovation, and burden sharing. Within this broader context, the analysis highlights Türkiye's strategic significance as a long-standing NATO ally, emphasizing its military capabilities, geographical position, defense industry capacity, counterterrorism experience, and diplomatic reach. It argues that Türkiye is no longer merely a troop contributing member of the alliance, but a strategic enabler that provides NATO with operational flexibility, regional insight, and geopolitical depth. The commentary also discusses the challenges in Türkiye-NATO relations, including historical grievances, divergent threat perceptions, defense restrictions, relations with Russia, and tensions in the Eastern Mediterranean. Ultimately, it presents the upcoming NATO Ankara Summit as a defining moment for both the alliance and Türkiye, arguing that NATO's future effectiveness will depend on its ability to combine transformation with unity, while better recognizing Türkiye's indispensable role in the evolving global security architecture.*

Keywords: *NATO, Türkiye, Ankara Summit, Strategic Autonomy, Transatlantic Security.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
21 - 32

Received Date: 28 / 05 / 2026 • Accepted Date: 01 / 07 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-003

CC BY NC

مقدمة

يشهد النظام الدولي تحولاً عميقًا ومتسارعًا، فلم يعد العالم محكومًا بنظام مهيمن واحد، بل بات يتسم بتداخل الأزمات، وتحول مراكز القوة، وتصاعد حالة عدم اليقين. ومن النزاعات النشطة والمجمدة إلى الإرهاب والهجرة غير النظامية وتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية، فضلاً عن الآثار المزعزعة للذكاء الاصطناعي والتهديدات السيبرانية، اتسع نطاق التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصورة كبيرة.

وما يجعل هذه المرحلة بالغة التعقيد هو تزامن هذه الأزمات، إذ لم تعد الدول تتعامل مع تهديدات منفصلة، بل مع مخاطر مترابطة يعزّز بعضها بعضًا. وفي الوقت ذاته، تفقد الآليات التي وضعت عقب الحرب العالمية الثانية لإدارة التحديات العالمية فاعليتها تدريجيًّا. فالنظام الدولي القائم على القواعد يتعرّض للتآكل، من دون أن يظهر بديل واضح له.

وتتحول موازين القوى، فيما تحل المنافسة محل التعاون بصورة متزايدة. وتضعف المؤسسات الدولية، وتتراجع التعددية، وتتنامى حالة عدم اليقين. ولعل الأكثر إثارة للقلق هو عودة فكرة أن «القوة تصنع الحق»، بما يشير إلى انزياح عن القانون الدولي نحو سياسة القوة المجردة. وفي هذا السياق، يبدو أن النظام العالمي يدخل مرحلة من الاضطراب، تعيد فيها الدول تقييم السبل الكفيلة بالتعامل مع بيئة أكثر تشظّيًا وأقل قابلية للتنبؤ.

ويغذي هذا التحول أيضًا نزعات التسلح، وزيادة الإنفاق الدفاعي، والبحث عن شراكات مرنة بدلاً من التحالفات الجامدة. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى الدفاع عن القانون الدولي وإعادة صياغة النظام العالمي ضمن إطار أكثر عدالة وشمولاً أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وإلى جانب التنافس الأمريكي-الروسي، يكتسب التنافس الأمريكي-الصيني أهمية متزايدة. كما تتقدم النقاشات حول نظام عالمي «ما بعد غربي». وتكشف اختلافات التصورات بين الولايات المتحدة وأوروبا، والتي برزت بصورة أوضح بفعل الحربين في أوكرانيا وإيران، عن احتمالات تشقق داخل الكتلة الغربية. وفي المقابل، تتصاعد مكانة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فيما يطالب الجنوب العالمي بتمثيل أكبر وتوزيع أكثر إنصافًا للقوة والموارد. ويشير المستقبل إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، ومتعدد المستويات، ومتعدد الكتل.

الناتو تحت الضغط: حتمية التحول

في ظل هذه الخلفية، يواجه الناتو لحظة حاسمة من التكيف. فالحلف مطالب بالتحول لا استجابة للتهديدات العالمية المتغيرة فقط، بل بفعل التحولات داخل العلاقة عبر الأطلسي ذاتها كذلك. ومع تبني الولايات المتحدة منظورًا إستراتيجيًّا أكثر عالمية، واستمرار أوروبا في نقاشات الاستقلالية الإستراتيجية والمرونة الدفاعية وتقاسم الأعباء، يتعين على الناتو أن يحقق توازنًا دقيقًا بين الاستمرارية والتغيير.

ومنذ تأسيسه عام 1949، أظهر الناتو قدرة لافتة على التكيف مع الظروف الإستراتيجية المتغيرة؛ بدءًا من الدفاع الجماعي في الحرب الباردة، وصولاً إلى إدارة الأزمات وعمليات الاستقرار ومكافحة الإرهاب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكانت هذه القابلية للتكيف أحد أهم أسباب استمرار الحلف.

غير أن نطاق التحول المطلوب اليوم أوسع وأكثر تعقيدًا وإلحاحًا. فلم يعد الناتو يستجيب للتهديدات العسكرية التقليدية وحدها، بل بات يواجه أيضًا الحرب الهجينة، والتهديدات السيبرانية، والاضطراب التكنولوجي، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، وانعدام أمن الطاقة، والتداعيات الأوسع للتشظي الجيوسياسي. ومن ثم، ستتوقف أهمية الحلف المستقبلية على قدرته على صون مهمته الجوهرية في الدفاع الجماعي، مع تكييف أدواته وقدراته ورؤيته الإستراتيجية مع واقع دولي أشد تنافسًا وأقل قابلية للتنبؤ.

وتشكل خمسة اتجاهات رئيسة مسار تطور الناتو الراهن. أولها العودة إلى التركيز على تعزيز الردع والدفاع، ولا سيما في ضوء عودة الحروب عالية الكثافة، وتزايد تقلب بيئة الأمن الدولي. وثانيها صعود العمليات متعددة المجالات، التي تقتضي من الحلف دمج مجالات البر والجو والبحر والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي والمعلومات ضمن إطار إستراتيجي أكثر تنسيقًا.

أما الاتجاه الثالث، فيتمثل في التسارع التكنولوجي، ولا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأنظمة الذاتية، والقدرات السيبرانية، والمراقبة المتقدمة، والإنتاج الصناعي الدفاعي. ويتمثل الاتجاه الرابع في تنامي أهمية التهديدات الهجينة وغير التقليدية، ومنها التضليل الإعلامي، والهجمات السيبرانية، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، وانعدام أمن الطاقة، والهجمات على البنى التحتية الحيوية.

وأخيرًا، تدفع التحولات في البيئة الإستراتيجية والأمنية والسياسية الأوسع الناتو إلى إعادة التفكير في أولوياته وشراكاته وتماسكه الداخلي. وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة أن تحوّل الناتو لا يقتصر على التحديث العسكري، بل هو عملية أوسع للتكيف الإستراتيجي مع عالم أكثر تشظّيًا، وأكثر تنافسًا تكنولوجيًّا، وأقل قابلية للتنبؤ.

ولكي يظل الناتو فاعلاً، يتعين أن يصبح أكثر إستراتيجية واستعدادًا وبراغماتية ومرونة. ويحتاج الحلف إلى تعزيز قدرته على الصمود، وتطوير قدرات جديدة، وتبني مقاربة أمنية شاملة بزاوية 360 درجة. ويُعَدّ رفع الإنفاق الدفاعي، وتحويله إلى قدرات ملموسة، والاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة، وتعزيز القدرة العامة على التكيف، من المتطلبات الأساسية للحلف.

ومع ذلك، فإن أكبر مصدر لقوة الناتو، أي وحدته، يمثل في الوقت نفسه أبرز مواطن هشاشته. فحتى مجرد الانطباع بوجود انقسام بين الحلفاء يقوّض الردع. وفي عصر يتزايد فيه التشظي الجيوسياسي، يصبح الحفاظ على التماسك والتضامن شرطًا أساسيًّا لمصداقية الناتو.

وفي الوقت نفسه، يشهد دور أوروبا داخل الناتو تحولاً متدرجًا. فمع تآكل الافتراضات التي قامت عليها منظومة الأمن الأوروبي، يُتوقَّع من الدول الأوروبية تحمّل مسؤولية أكبر عن دفاعها. غير أن هذه الجهود ينبغي أن تعزز هياكل الناتو لا أن تكررها. فبناء ركيزة أوروبية أقوى داخل الناتو، بدل إنشاء آليات موازية له، سيكون أكثر كفاءة وسلامة من الناحية الإستراتيجية وواقعية من الناحية العملياتية.

ويجب أن يظل مبدآ عدم الازدواجية والشمول في صلب هذا المسار، بما يضمن بقاء الأمن الأوروبي غير قابل للتجزئة. فاستبعاد الفاعلين الأوروبيين من خارج الاتحاد الأوروبي من المبادرات الدفاعية سيقيد أوروبا إستراتيجيًّا. ومن غير المرجح أن تصبح أوروبا أكثر أمنًا إذا همشت دولاً مثل تركيا والمملكة المتحدة والنرويج.

الدور الإستراتيجي لتركيا في حلف متحوّل

لا تمثّل عضوية تركيا في الناتو مجرد خيار أمني، بل هي جزء من توجه إستراتيجي أوسع امتد من الحرب الباردة إلى يومنا الحاضر. وهي تعبّر عن خيار جيوسياسي وتشكل عنصرًا مهمًّا من عناصر الردع. ومنذ انضمامها إلى الناتو عام 1952، كانت تركيا إحدى الركائز الأساسية للجناح الجنوبي للحلف، وأسهمت في الوقت نفسه إسهامًا كبيرًا في جناحه الشرقي.

وبفضل موقعها الجغرافي، إذ جاورت الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، وتقع اليوم في قلب مناطق حيوية مثل روسيا والشرق الأوسط والقوقاز، أدت تركيا دورًا محوريًّا في إستراتيجيات الناتو للإنذار المبكر والردع والدفاع الأمامي. ولا يزال هذا الدور يكتسب أهمية متزايدة. ويمكن إبراز إسهامات تركيا في الناتو ضمن ثلاثة محاور رئيسة: الإسهامات العسكرية، والإسهامات الجيوإستراتيجية، والإسهامات في مكافحة الإرهاب.

تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش وثاني أكبر قوة جوية في الناتو، وقد شاركت بفاعلية في عمليات عديدة امتدت من أفغانستان إلى البلقان، ومن كوسوفو إلى البحر المتوسط

الإسهامات العسكرية التركية في الناتو

تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش وثاني أكبر قوة جوية في الناتو، وقد شاركت بفاعلية في عمليات عديدة امتدت من أفغانستان إلى البلقان، ومن كوسوفو إلى البحر المتوسط. ويقدم دورها خلال الحرب في أفغانستان نموذجًا ملموسًا لتقاسم الأعباء داخل الحلف. كما تتجلى هذه الإسهامات من خلال مؤشرات متعددة تشمل الإنفاق الدفاعي، وتقاسم الأعباء المؤسسية، والانتشار العملياتي، والمسؤوليات القيادية، والمشاركة في مناورات الناتو الكبرى.

فعلى سبيل المثال، بات الإسهام العسكري التركي في الناتو أكثر وضوحًا من خلال التزامات تركيا الكمية وانخراطها العملياتي. إذ بلغ إنفاقها الدفاعي 2.33% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.85% عام 2026، بما يعكس التزامًا متزايدًا بتقاسم الأعباء بين الحلفاء. كما يظهر هذا الإسهام المالي على المستوى المؤسسي، حيث تتبوّأ تركيا المرتبة السابعة في إسهاماتها في التمويل المشترك للناتو.

وبعيدًا عن الالتزامات المالية، تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش وقوة جوية في الحلف، بما يمنح الناتو عمقًا عملياتيًّا مهمًّا عبر مسارح متعددة. ولا تقتصر هذه القدرة على دلالة رمزية؛ إذ تتبوّأ تركيا المرتبة الثالثة من حيث الإسهام في بعثات الناتو وعملياته، وتواصل الاضطلاع بدور نشط في عمليات الانتشار التابعة للحلفاء. كما أن موقعها بوصفها أكبر مسهم من خارج الاتحاد الأوروبي في بعثة «يوفور ألثيا» في البوسنة والهرسك يعكس استمرار تحملها لهذه المسؤولية العملياتية.

وفي السياق نفسه، استعادت تركيا قيادة قوة كوسوفو التابعة للناتو في أكتوبر 2025، بما يؤكد دورها المستمر في حفظ الاستقرار في البلقان. كما تبرز مشاركتها في أكبر مناورات الناتو خلال العام، «ستيدفاست دارت 26»، بقوة قوامها ألفا جندي- استعدادها للإسهام في الدفاع الجماعي والردع.

وأخيرًا، فإن نشر السفينة الحربية التركية «تي سي جي أناضولو» في بحر الشمال ومنطقة البلطيق يبرهن على اتساع نطاق الحضور العملياتي التركي وتعاظم دورها في تعزيز وضعية الردع لدى الناتو خارج محيطها المباشر.

وتبرز تركيا داخل الناتو بصورة متزايدة لا بوصفها مسهمًا عسكريًّا فحسب، بل بوصفها منتجًا للصناعات الدفاعية ومزودًا للتكنولوجيا أيضًا. وتظهر القيمة الإستراتيجية لصناعتها الدفاعية بوجه خاص في ثلاثة مجالات مترابطة: قدرتها على إنتاج أنظمة مرنة ومنخفضة الكلفة بوتيرة سريعة؛ وقدرتها على استكمال اعتماد الناتو التقليدي على المنصات الكبيرة والمكلفة؛ وإسهامها في سد الفجوة العملياتية بين الحروب التقليدية عالية الكثافة والتهديدات غير المتماثلة.

كما أصبحت الصناعات الدفاعية التركية أصلاً متزايد الأهمية بالنسبة إلى الناتو، ولا سيما أنها توفر أنظمة أكثر كلفة معقولة ومرونة وقابلية للإنتاج السريع. وتساعد هذه القدرة في موازنة اعتماد الناتو التقليدي على منصات كبيرة ومكلفة، وغالبًا ما يستغرق إنتاجها وقتًا أطول. وبهذا تسهم تركيا في سد فجوة مهمة في قدرات الحلف، عبر الربط بين متطلبات الحرب التقليدية عالية الكثافة والتهديدات غير المتماثلة.

وبناءً على ذلك، لم يعد دور تركيا داخل الناتو مقصورًا على توفير القوة البشرية العسكرية أو الاستفادة من الموقع الجغرافي، بل بات يمتد بصورة متزايدة إلى الابتكار الدفاعي، والقدرة على التكيف التكنولوجي، والمرونة العملياتية.

ولم تعد تركيا مجرد «دولة مسهمة بالقوات» داخل الناتو؛ بل تطورت إلى فاعل ينتج التكنولوجيا، ويسهم في التأثير في العقيدة، ويملك القدرة على وضع معايير في مجالات محددة.

الإسهامات الجيوإستراتيجية لتركيا

أدت تركيا دورًا مهمًّا في صياغة أجندة الناتو في مجالات حيوية مثل أمن البحر الأسود، وحماية ممرات الطاقة، وإدارة الهجرة، والتعاون مع الشركاء الإقليميين. ومن خلال موقعها الجغرافي، واتساع حضورها الدبلوماسي، وخبرتها العملياتية، ساعدت تركيا الحلف على تطوير فهم أوسع للأمن يتجاوز التهديدات العسكرية التقليدية.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر إسهام تركيا على الردع والدفاع، بل يمتد إلى إدارة الأزمات، والاستقرار الإقليمي، وحماية الترابط الإستراتيجي في الجوار الأوروبي الأوسع. وقد منحها تحكمها بالمضائق التركية بموجب اتفاقية مونترو ميزة إستراتيجية للناتو، ولا سيما في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أن بعض الأطراف يحاول تصوير نظام مونترو بوصفه عاملاً يحدّ من حضور الناتو في البحر الأسود، فإنه يظل أحد ركائز الاستقرار والأمن في المنطقة. وتحافظ تركيا على تعاون وثيق مع الدول الحليفة المطلة على البحر الأسود.

إسهامات تركيا في مكافحة الإرهاب

بوصفها إحدى أكثر الدول خبرة في هذا المجال، أسهمت تركيا إسهامًا كبيرًا في إدراج مكافحة الإرهاب ضمن المفهوم الأمني للناتو. وقد وسعت خبرتها العملياتية في مواجهة التهديدات الإرهابية من نطاق إدراك الحلف للتهديدات.

وكما سبق بيانه، تشغل تركيا في هذا المشهد المتحول موقعًا فريد الأهمية. فهي، منذ انضمامها إلى الناتو عام 1952، لا تؤدي دور قوة عسكرية فحسب، بل تمثل أيضًا جسرًا إستراتيجيًّا بين مناطق وثقافات ومجالات جيوسياسية متعددة.

وتقع تركيا جغرافيًّا عند تقاطع البحر الأسود والشرق الأوسط وشرق المتوسط؛ وهي ثلاث مناطق ذات أهمية حاسمة لأمن الناتو. ويبرز عمقها الإستراتيجي من خلال دورها في الموازنة بين الردع والدبلوماسية في البحر الأسود، والإسهام في الاستقرار بشرق المتوسط، والتعامل مع التحديات الأمنية في الشرق الأوسط.

وعسكريًّا، تبقى تركيا من أهم المسهمين في الناتو، بامتلاكها ثاني أكبر جيش في الحلف وأدائها دورًا نشطًا في العمليات الممتدة من أفغانستان إلى البلقان. وإلى جانب إسهاماتها بالقوات، تبرز بصورة متزايدة فاعلاً في الصناعات الدفاعية، ينتج تقنيات فعالة من حيث الكلفة ومرنة تستكمل قدرات الناتو، وتخدم مواجهة التهديدات التقليدية وغير المتماثلة معًا. وقد تطورت إلى فاعل ينتج التكنولوجيا، ويؤثر في العقيدة، ويضع معايير في مجالات محددة.

ولا يقلّ أهمية عن ذلك اتساع المجال الدبلوماسي التركي. فجهودها للوساطة في مناطق متعددة، إلى جانب انخراطها في مبادرات الأمن التعاوني، تعزز قدرة الناتو على إدارة الأزمات بصورة استباقية. كما ساعدت الخبرة الميدانية التركية الواسعة في مكافحة الإرهاب على تشكيل إدراك الحلف الأوسع للتهديدات.

وبهذا المعنى، لم تعد تركيا مجرد مسهم في عمليات الناتو؛ بل أصبحت مُمكّنًا إستراتيجيًّا يوفر للحلف فهمًا إقليميًّا ومرونة عملياتية وترابطًا دبلوماسيًّا. وفي المقابل، تتوقع تركيا من الحلف ضمانات أمنية، ودعمًا سياسيًّا، وتضامنًا فعليًّا. ورغم التحديات، تظل العلاقة التركية-الناتوية ديناميكية وقائمة على الاعتماد المتبادل.

تحديات علاقات تركيا والناتو

لم تخلُ العلاقات بين تركيا والناتو من التحديات. فتاريخيًّا، لم تنظر تركيا إلى الناتو دائمًا بوصفه شراكة توفر الطمأنة الكاملة. فقد تركت تجارب مثل أزمة الصواريخ الكوبية، ورسالة جونسون، وحظر السلاح الذي أعقب عملية السلام في قبرص، آثارًا دائمة في الذاكرة الإستراتيجية التركية.

وفي السنوات الأخيرة، أدّت العلاقات الثنائية لتركيا مع روسيا أحيانًا إلى نقاشات داخل الحلف. فقد أثارت قضايا مثل الترابط في مجال الطاقة وشراء منظومة الدفاع الجوي «إس-400» تساؤلات لدى بعض الأطراف حول موقع تركيا داخل الناتو. غير أن تركيا أدارت علاقتها مع روسيا ضمن إطار من التوازن الإستراتيجي. وبوصفها حليفًا في الناتو قادرًا على الحفاظ على الحوار مع روسيا، أدّت تركيا دورًا مهمًّا في إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة.

وقد سهّل التواصل المباشر بين الرئيس أردوغان والرئيس بوتين محادثات السلام خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، وعزّز دور تركيا في الوساطة، وأتاح مبادرات مثل مبادرة حبوب البحر الأسود. وفي أحيان كثيرة، شعرت تركيا بأن حلفاءها في الناتو لم يستجيبوا بالكامل لتوقعاتها المتعلقة بالتهديدات الأمنية المنبثقة من حدودها الجنوبية. وفي سياق الأزمة السورية، برزت اختلافات بين أولويات تركيا في مكافحة الإرهاب وأولويات بعض الحلفاء.

ولم تكن قيود التصدير المفروضة على تركيا في هذا السياق منسجمة مع روح التضامن داخل الحلف. غير أن قرار عدد من الحلفاء رفع تلك القيود مؤخرًا يمثل خطوة إيجابية وبناءة. فهذا التطور لا يساعد في استعادة الثقة داخل الحلف فقط، بل يؤكد أيضًا أن تماسك الناتو يتوقف على معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لجميع أعضائه بروح من الثقة والتضامن المتبادلين.

وتشكل القضايا المتعلقة باليونان محورًا مستقلًّا من التحديات. فعلى الرغم من أن الخلافات والنزاعات بين البلدين بشأن بحر إيجه وشرق المتوسط أدّت أحيانًا إلى توترات داخل الحلف، فإن الناتو يتبنّى عمومًا مقاربة متوازنة في التعامل معها.

كما ظهرت الاختلافات في تصورات التهديد داخل الناتو خلال مسار انضمام السويد وفنلندا. فبينما ركز الحلفاء الشماليون على التهديد الروسي، شددت تركيا على مخاوفها

المرتبطة بالإرهاب في الجنوب. ولم يكن الموقف التركي في هذه القضية قائمًا على فرض الشروط، بل على ضمان الانسجام مع روح تضامن الحلف.

قمة أنقرة: لحظة فارقة

جاءت قمة الناتو المرتقبة في أنقرة في وقت مفصلي بالنسبة إلى الحلف والنظام الدولي الأوسع. وتؤكد استضافة تركيا للقمة موقعها المركزي داخل الناتو، كما يتيح فرصة للإسهام في رسم الاتجاه المستقبلي للحلف.

وتستحق نقطتان رئيستان اهتمامًا خاصًا في سياق جدول الأعمال: تعزيز الدفاع والردع، بما في ذلك تجديد التزام الحلفاء بالمادة الخامسة؛ والحفاظ على وحدة الحلفاء في عالم يزداد تشظّيًا. وتعكس هاتان الأولويتان التحديات الأوسع التي تواجه الناتو في سعيه إلى البقاء بصلة وفاعلية وسط التحولات البنيوية.

وفي النهاية، لا يمثل الناتو مجرد منظمة دولية، بل تحالفًا يقوم على المصالح والالتزامات والقيم المشتركة. وسيعتمد مستقبله على قدرة أعضائه على الحفاظ على تماسكهم مع التكيف مع الوقائع المتغيرة. وما دام الحلفاء يحافظون على تضامنهم في مواجهة تصورات التهديد المشتركة، فسيبقى الناتو قائمًا رغم الحاجة المستمرة إلى التحول.

ورغم اختلاف المقاربات، يُعتقَد أن بيئة أمنية تزداد غموضًا تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز هذا الاهتمام المشترك على جانبي الأطلسي. وفي عالم يتجه نحو تعدد الأقطاب وتزايد عدم اليقين، سيغدو دور تركيا بوصفها قوة استقرار، وبانية للجسور، وفاعلاً إستراتيجيًّا أكثر أهمية. ولذلك، لم تكن قمة أنقرة حدثًا دبلوماسيًّا فحسب، بل محطة حاسمة في إعادة تعريف مسار الناتو والنظام العالمي المتحوّل معًا.

خاتمة

على الرغم من التحديات، تظل العلاقة بين تركيا وحلف الناتو ديناميكية، وتتسم بالاعتماد المتبادل. فتركيا لا تقدّم للناتو قدرات عسكرية فقط، بل تقدّم له كذلك عمقًا إستراتيجيًّا، ورؤية إقليمية، وخبرة عملياتية، وقدرة على الربط الدبلوماسي. وفي المقابل، تتوقع تركيا من الحلف ضمانات أمنية، ودعمًا سياسيًّا، وتضامنًا حقيقيًّا، ولا سيما في القضايا التي تمسّ أمنها الوطني بصورة مباشرة.

ورغم ما اتّسمت به العلاقة أحيانًا من تعقيد، فإن عضوية الناتو لم تُضعف أمن تركيا منذ الحرب الباردة، مرورًا بحرب الخليج وأزمتي العراق وسوريا، وصولاً إلى التوترات الأحدث المرتبطة بإيران. بل على العكس، عزّزت هذه العضوية أمن تركيا من خلال إدماجها في بنية للدفاع الجماعي، وتوفير إطار مهمّ للردع والتشاور وإدارة الأزمات.

وفي جميع هذه الأزمات، استفادت تركيا من دعم ملموس من الحلفاء، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي، وكذلك من بنية الناتو التحتية وآليات الأمن الجماعي. وفي الوقت نفسه، عززت إسهامات تركيا الخاصة وضعية الناتو في مناطق حيوية، من البحر الأسود والبلقان إلى الشرق الأوسط وشرق المتوسط. ويؤكد هذا الاعتماد المتبادل أن تركيا ليست فاعلاً هامشيًّا في الحلف، بل إحدى ركائزه الإستراتيجية المركزية.

ولا تزال تركيا تنظر إلى الناتو بوصفه حجر الزاوية في سياستها الأمنية، وتدعو إلى حلف قادر على التكيف مع الظروف المتغيرة. وفي بيئة دولية تتزايد فيها حالة عدم اليقين، ستعتمد أهمية الناتو لا على قدراته العسكرية وحدها، بل على قدرته على الحفاظ على

الوحدة، ومعالجة المخاوف الأمنية لجميع الحلفاء، والاستجابة للأشكال الجديدة من التهديدات الجيوسياسية والتكنولوجية والهجينة.

ومن ثم، فإن استضافة قمة الناتو مجددًا بعد عام 2004، وفي مثل هذه اللحظة الحرجة، تُعَدّ ذات أهمية كبيرة. فالرسائل التي صدرت من أنقرة لم تكن مهمة للعلاقات بين تركيا والناتو فحسب، بل للاتجاه المستقبلي للحلف برمته كذلك. وستوفر القمة فرصة لتجديد التضامن بين الحلفاء، وتعزيز الردع، وتأكيد الدور الذي لا غنى عنه لتركيا في بنية الأمن المتطورة.

وفي المستقبل، سيكون ضمان فهم أولويات تركيا الأمنية بصورة أفضل داخل الحلف، وإدراك الناتو بصورة أشمل لأهمية تركيا الإستراتيجية- عنصرين أساسيين لاستدامة علاقة تحقق المنفعة المتبادلة. وبهذا المعنى، فإن مستقبل العلاقات بين تركيا والناتو سيتوقف على فهم أكثر توازنًا للتضامن؛ فهم يعترف بتوقعات تركيا من الحلف، وبالإسهامات التي لا غنى عنها التي تواصل تركيا تقديمها لأمن الحلفاء.